الدور السياسي للمرأة في المجتمع الكويتي خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٣)

رسالة مقدمة

للحصول علي درجه الماجستير في العلوم السياسية

مـــن

الباحثة / شيماء نجيب حسين عباس الكندري

أولاً ـ موضوع الدراسة :

للمرأة دور مهم عبر التاريخ ، فقضية المرأة هي قضية أي مجتمع قديماً وحديثاً. وإذا كانت المرأة تشكل ما يقارب نصف سكان الكره الأرضية أو ربما أكثر في بعض المناطق فلا عجب من بروز قضية المرأة وحقها الإنساني بالمساواة مع الرجل في شتي المجالات، فالمرأة عنصر أساسي في كل مجتمع فهي تشكل مع الرجل ثنائياً مهماً لتنطلق المجتمعات بجناحيها نحو آفاق رحبة. ففي ظل التغيرات الدولية والإقليمية في وطننا العربي تسعى المرأة العربية جاهدة لتحقيق المساواة مع الرجل والحصول على حقوقها كاملة كنظيراتها في المجتمعات الغربية (في ظل حدود الدين الإسلامي) فدور المرأة في الحياة السياسية في عصرنا الحديث أصبح من الأمور الملحة التي تطرق أبواب المجتمعات الشرقية والغربية على حد سواء، خاصة بعد العديد من الجولات الناجحة التي أظهرت فيها المرأة العربية دوراً بارعاً في خدمة مجتمعها. فموضوع المرأة العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص والكويتية بشكل أخص يثير تساؤلات عديدة حول وضع المرأة في المنطقة العربية، فالمرأة الخليجية تحاول جاهدة تغيير أوضاعها الاجتماعية والسياسية والنفسية في ظل قبضة من العادات والتقاليد.

ثانياً ـ مشكلة الدراسة :

أن الاحساس بمشكلة فعلية تعوق مشاركة المرأة الكويتية ووجود قصور في دورها السياسي يجعله مبرراً حقيقاً للقيام بدراسة تخص قضية أساسية من قضايا المرأة الكويتية وهى مشاركتها السياسية على الرغم من وجود دعم كبير لها من عدة جهات وجمعيات أهلية وحكومية وشعبية لتقنين مشاركة المرأة السياسية وتوليها مناصب صنع القرار ومناصب قيادية في الدولة و يأتي ذلك من خلال زيادة الوعي السياسي لدى المرأة الكويتية مما يجعلها مثقفه سياسياً بالتإلى زيادة إيمانها بضرورة مشاركتها السياسية والتغلب على ظروف المجتمع التقليدية، وتتويج المرأة الكويتية وتاريخها الوطني بتقديرها والاعتزاز بدورها في المجتمع الكويتي، مما له أثر في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، لنهضة الوطن ودفع عجلة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام وذلك لتحقيق المساواة للوصول إلى أنظمة سياسية ديمقراطية.

ثالثًا : أهداف الدراسة .

تهدف الباحثة من خلال قيامها بهذا البحث إلى :

١. رصد درجة مشاركة المرأة الكويتية في المجال السياسي ومواجهة التحديات ومواجهة المرأة لنفسها بالدرجة الأولى من خلال زيادة مشاركتها الفعالة والاهتمام بالجانب السياسي لاكتمال المواطنة لديها أسوة بالرجل.

٢. دراسة التحديات والإشكاليات التي تواجه المرأة الكويتية، وكيفية مواجهة هذه التحديات.

٣. تحليل العوامل المحفزة لدور وحجم مشاركة المرأة الكويتية في المعترك السياسي إلى جانب الرجل.

٤. تفعيل آليات دور المرأة الكويتية في مجتمعها على كافة الأصعدة السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية.

٥. دراسة تداعيات الآثار المترتبة على المشاركة السياسية الفعلية للمرأة الكويتية في مجتمعها في تحقيق التنمية الشاملة.

رابعاً : أهمية الدراسة .

يمكن بلورة أهمية الموضوع فيما يلي:

١. تسليط الضوء على أبرز القضايا السياسية الخاصة بالمرأة الكويتية على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية.

٢. إبراز دور المرأة المهم في الحياة فهي تمثل نصف المجتمع، ولها دور فعال من خلال مشاركتها الفعالة في المجتمع، ومساندة الرجل، وتهيئة جيل صاعد وقادر على بناء الأوطان بشكل تشاركي يشمل جميع المواطنين بخلق ثقافة مجتمعية واضحة.

٣. محدودية الأبحاث والدراسات العلمية التي تخص المرأة الكويتية على وجه الخصوص منذ حصول المرأة على الكويتية على حقوقها السياسة عام ٢٠٠٥ م .

٤. تلبية حاجة البحث العلمي الذي يتعاطى مع المرأة بما ينهضها ويحافظ على كرامتها ويفعل طاقتها للمشاركة في العمليات التنموية.

خامساً : حدود الدراسة : (الموضوعية والزمنية)

يمكن تحديد الحدود الموضوعية والزمنية للبحث فيما يلي :

الحدود المكانية : المجتمع الكويتي الحديث بعد حصول المرأة على حقوقها السياسية عام ٢٠٠٥م

الحدود الموضوعية: يتناول البحث دور المرأة السياسي في المجتمع الكويتي ، من حيث التطور وتحليله في سياق الظروف الموضوعية التي مرت بالمجتمع الكويتي .

الحدود الزمنية : تقوم الدراسة برصد وتحليل وتفسير الدور السياسي للمرأة في الفترة من (٢٠٠٥-٢٠١٦) حيث تعتبر سنة ٢٠٠٥ م حدث تاريخي مهم بالنسبة للمرأة الكويتية بصدور قانون بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٥ م بمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسة ، وانتهاءا بسنة ٢٠١٣ م لتغطية الانتخابات البرلمانية قبل الأخيرة في دولة الكويت ، وتجدر الاشارة الى ان اخر انتخابات برلمانيه في دولة الكويت كانت في عام ٢٠١٦ م .

سادساً : تساؤلات الدراسة .

تتركز بعض تساؤلات الدراسة فيما يلي :

١. ماهي المعوقات التي تقف في وجه مشاركة المرأة الكويتية الفعلية في الحياة السياسية ؟

٢. ماهي الأهداف التي تتطلع لها المرأة الكويتية من وراء مشاركتها ؟

٣. ما هي أسباب عدم انخراط الكثير من الكويتيات في الحياة السياسية ؟

٤. ما سقف الطموحات التي تسعى المرأة لتحقيقها في ظل القوانين والثقافة المجتمعية السائدة ؟

٥. ما هي العلاقة بين وعي المرأة بحقوقها ودرجة المشاركة السياسية ؟

سابعاً : فرضيات الدراسة .

١. الفرض الأول: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

٢. الفرض الثاني: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة.

٣. الفرض الثالث: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والولاء.

ثامناً : الدراسات السابقة .

أ. الدراسات العربية السابقة :

١. دراسة النقشبندي (٢٠٠١) بعنوان: المشاركة السياسية للمرأة فى الاردن وبعض الدول العربية. هدفت هذه الدراسة إلى تناول العوامل التي أثرت على حالة المرأة العربية و مشاركتها السياسية بشكل عام، وتلك العوامل المؤثرة على وضع المرأة الاردنية بشكل خاص.

٢. دراسة عاشور (٢٠٠٣) المشاركة السياسية للمرأة الاردنية. تناولت هذه الدراسة موضوع المشاركة السياسية للمرأة الاردنية خلال الفترة الواقعة ما بين عامي (١٩٨٩-٢٠٠٠) هدفت إلى تناول أحد أشكال المشاركة السياسية للمرأة الاردنية وهو مشاركتها في الانتخابات النيابية كناخبة ومرشحة، ويكتسب هذا الموضوع أهمية في أنه ورغم التقدم الذى أحرزته المرأة الاردنية على الصعيدين العلمي والعملي بالمقارنة بدول المنطقة العربية إلا أن مشاركة المرأة فى العملية الانتخابية لاتزال محدودة سواء كانت تلك المشاركة على صعيد التصويت أو الترشيح وإن كانت أكثر محدودية بالنسبة لعملية الترشيح للانتخابات النيابية وقد بدا ذلك واضحاً من خلال تعرض الدراسة لنتائج الانتخابات النيابية للأعوام (١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧) على التوالي

٣. دراسة العجمي (٢٠٠٠) بعنوان: المرأة الكويتية والمشاركة السياسية. هدفت هذه الدراسة الى معرفة مسألة المشاركة السياسية للمرأة فى الاسلام والانقسام الحاصل حيال هذه المسألة حيث يوجد اتجاهين مختلفين داخل الاوساط الاسلامية وهما: اتجاه مؤيد للمشاركة السياسية للمرأة ، كما تضمنت الدراسة موضوع مشاركة المرأة الكويتية فى العملية السياسية والعوامل المعوقة لتلك المشاركة ، واستخدام الباحث أداة الاجتياز فى إعداد البحث ، وقام بتوزيعها على عينة عددها ١٠٠ طالب وطالبة من طلاب جامعة الكويت وخرجت الدراسة بنتائج عدة حيث أن المرأة الكويتية لا تتمتع بحقوقها السياسية ، وأن هناك ضرورة للمشاركة السياسية للمرأة الكويتية وأن المرأة الكويتية فى مجال السياسة لها أثارها الايجابية على المجتمع الكويتي

٤. دراسة الشلال (٢٠٠٥) بعنوان "توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية دراسة إستشرافية" هدفت هذه الدراسة إلى تعرف توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية، ويعقد بهذه التوجهات المعرفة السياسية والاقتناع بالمشاركة السياسية للمرأة واستعداد المرأة للممارسة العمل السياسي، على هذا الاساس فإن أهداف الدراسة تتمثل تحديداً فى تعرف مدي معرفة المرأة الكويتية بالموضوعات السياسية العامة ، وتعرف مدي امتناع المرأة الكويتية بمسألة المشاركة السياسية كحق من حقوقها ، وكانت عينة الدراسة تتكون من (٤٠٧) امرأة كويتية من ذوات الاعمار عشرين عاماً فأكثر ، ودوعي من اختيارهن أن تشمل العينة مفردات متنوعة من حيث السن والتعليم والعمل والحالة الاجتماعية والدخل وأن تضم العينة نساء من كافة محافظات الكويت..،

ب. الدراسات الأجنبية السابقة:

١. دراسة تيليتنيس teltnes (٢٠٠٠) بعنوان مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية والعامة. هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة في

أربعة مظاهر من مظاهر المشاركة العامة وذلك من خلال دراسة مسحية عامة للظروف الحياتية والمعيشية في الأردن واختارت عينة عشوائية من الرجال والنساء مؤلفة من (٦٣٠٠) أسرة، تمت مقابلة (٠٩١٩) منها وتم جمع البيانات من أفراد مختارين منها بلغ (٢٣٤٠٠) رجل و(٣١٥٩) امرأة ، والمظاهر الأربعة التي تناولتها الدراسة هي: التصويت، حملات، الدعاية الانتخابية، العضوية التنظيمية المتعلقة بالمجتمع المدني خارج نطاق السياسة والدولة والقطاع الخاص وأخيراً مواقف الأردنيين واتجاهاتهم إزاء مشاركة المرأة في الحياة العامة السياسية.

٢. دراسة أكاندي AKANDE (٢٠٠٧) بعنوان THE evolution of women in middle eastern politics"تقييم السياسة الشرق الأوسطية للنساء في البرلمان ، إن الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بدأ بالخضوع تدريجياً إلى التغيير الثقافي لصالح زيادة مشاركة المرأة في السياسة ولقد استفادت بلدان مختلفة في مختلف القارات من زيادة مشاركة المرأة في السياسة، ويمكن القول أن يمكن حدوث هذا النوع من النجاح في الساحة السياسية في هذا الجزء من العالم تمثل لبناء على سبيل المثال موقعاً متوسطاً في الإقليم من حيث إنها أكثر ليبرالية ولديها مجتمع مدني أكثر تقدماً.

تاسعاً: الإطار المنهجي للدراسة:

أ.المنهج :

تتبع الباحثة مبدأ التعددية المنهجية وهو استخدام أكثر من منهج في الدراسة ليسد كل منها النقص في الاخر، وبالتالي الوصول للتكامل المنهجي على النحو التالي :

١. المنهج التاريخي: مشاركة المرأة من منظور تاريخي في العصور القديمة والمعاصرة وفى ظل الدين الإسلامي .
٢. المسح الاجتماعي : تحليل وتفسير الوضع الراهن لقضايا المرأة الكويتية للوصول الى بيانات ومعلومات يمكن تصنيفها وتصحيحها وذلك للاستفادة منها في المستقبل وخاصة في الأغراض العملية .
٣. دراسة الحالة: دراسة حالة المرأة الكويتية في مجتمعها والبحث المتعمق حول التحديات التي تواجهها وعلاقتها مع الرجل في الحقوق والواجبات.
٤. المنهج المقارن: دراسة وضع المرأة ودرجة تطور مشاركتها في المجتمع في فترات مختلفة منذ إنشاء دولة الكويت الحديثة.

ب.الأدوات :

يمكن استخدام الأدوات البحثية التالية توظيفاً لمناهج البحث وبما يتفق مع الموضوع على النحو التالي :

١. الاستبيان: عمل استبيان حول ميول واتجاهات المرأة الكويتية ومدى اهتمامها بمشاركتها السياسية في مجتمعها.
٢. الأداة الإحصائية : وذلك بالاستفادة من الإحصاءات المتاحة وتدقيقها من مصادرها الأولية والمختلفة ، بما يعطي زخماً للتحليل السياسي في موضوع الدراسة.

الفصل الأول

التطور التاريخي لدور المرأة في الكويت

مما لا شك فيه أن المرأة لها دور كبير في المجتمع الكويتي باعتبار أن المرأة حالياً تعمل مثلها مثل الرجل ولا يوجد فرق بينها وبين الرجل سواء في الحقوق أو الواجبات، فأنها حالياً تتقلد المناصب القيادية وتعمل مثلها مثل الرجل وفي بعض الوظائف الإدارية يمكنها أن تقوم بعمل أكثر من الرجل وتنجز العديد من المهام التي لا يستطيع

الرجل إنجازها في نفس المدة وهذا ما يحدث في الوضع الحالي، ولكن قبل ذلك كان المرأة دورها مهمش بطريقة غير مسبوقة وهنا جاء دور الدستور الكويتي الذي أعطاها جميع حقوقها وألزمها بواجبات لابد وأن تلتزم بها، فقد استطاع الدستور الكويتي إزالة الفروقات بين الرجل والمرأة من أجل أن ينعم المجتمع الكويتي بجميع الثقافات والأدوار الكثيرة ويستفاد الجميع ورفض سيطرة الرجل على المرأة بأي شكل من الأشكال أو محاولة تهميشها وإلغاء دورها .

المبحث الأول

دور المرأة في الكويت قبل الاستقلال (١٩٦٢م)

إن المجتمع الكويتي من المجتمعات الإسلامية النامية ، مثله كمثل العديد من المجتمعات العربية تتجاذبه المظاهر الحديثة التي تتنوع بأشكالها، ومضموناتها، والمظاهر التقليدية بعاداتها وتقاليدها وقيمها المعنوية ونتيجة لهذا الصراع فقد ظهرت العديد من السلوكيات التي قيدت بإطار تلك العادات والتقاليد التي قد تكون في بعض الأحيان معيقة لحركة التطور إلى حد يصل للجمود، بل قد تصل في بعض الأحيان إلى تحريك المجتمع بشكل عكسي لاتجاه التخلف الاجتماعي بشكل لا يتناسب مع محيطها من المجتمعات العربية وخاصة في تلك المسائل الاجتماعية التي تلتزم بالتقاليد البالية والتي تلتزم في خصالها حركة ، تُعد الأبطأ في حلقات التطور والرقي والتطوير، فأصبح المجتمع الكويتي يحمل في طياته متلازمة ثنائية التوجيه انعكست على جوانبه المادية والمعنوية فظهرت في مظاهر شكل وملبس المواطنين الكويتيين وسلوكياتهم التي انقسمت بدورها إلى سلوكيات في غاية التحضر والرقي وأخرى شديدة التخلف الأمر الذي انعكس على أداء مؤسسات الدولة وأفرادها. وعلى الرغم من اختلاف الإتجاهات السياسية والأيديولوجية التي انطلقت منها قضية المرأة الكويتية إلى أنه لا خلاف على إنها أحد العناصر الأساسية في مجتمعها ودورها في تنمية المجتمع الكويتي ويمكن شرح تطور دور المرأة قبل الاستقلال عام (١٩٦٢م) فيما يلي :

أولاً : المرأة الكويتية والأعمال المنزلية في الماضي :

بعض النساء كانوا يذهبون للبحر لغسل الملابس فمن الصباح كل واحدة تحمل على رأسها بقشة الملابس، ومعها مضرابة [١] وكيس من الطين وكن يغسلن في نقعة المرزوق[٢] أو نقعة البدر[٣] البعض ينشرن الملابس على الصخور، والبعض يضعن البقشة[٤] على الرأس وينشرنها في البيت وبعض الحريم يغسلن الملابس في البيت من ماء الجليب[٥] ويضعن «الطشت» وينشرن الملابس على الحبل الموجود بحوش البيت. وأما الطبخ في المطبخ فيستعملن السعف[٦] والعرفج[٧] على الموقد لا يوجد غاز أو كيروسين (جاز) ويوجد البالوعة في البيت لتجميع المياه.[٨]

ثانياً: دور المرأة في اتمام عملية الزواج قديماً:

الخطبة : يعلن الإبن عن رغبته بالزواج أمام الأم أو لوالده - وتبدأ الوالدة بالبحث عن بنت حلال لولدها أو بواسطة الخطابة والتي كانت موجودة بذلك الوقت ويعتمد عليها، وبعد الحصول على بنت الحلال يبدأ الاتفاق بين الرجال وزيارة النساء

---

١ - عصا لتنقيض الغسيل .
٢ - عبارة عن حوض على ساحل البحر محاط بجدران من صخور البحر
٣ - وهي الأحواض التي محلياً تسمي (انقع) ومفردها) نقعة وهي لحماية السفن الراسية من الأمواج
٤ - اناء يوضع به الغسيل.
٥ - مياه الجليب تمتاز بالملوحة ويسمى بماء (خريج) وعمقه قريب من سطح الأرض لقرب بيوت أهل الكويت قديما من البحر.
٦ - ورق النخيل
٧ - العرفج هو نبات شجيري معمر يتواجد في الأراضي الرملية الحصوية المتماسكة.
٨ - سبيكة السويلم، من الماضي، جريدة الأنباء الكويتية، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٧، ص ٨.

أهل المعرس لأهل العروس ويبدأ تحديد أولاً يوم «الدزة»[٩] وتتكون من بقشة ملابس ومبلغ من المال.. والملابس تتكون من عباءة من الكريب[١٠] أو عباءة من الشال، و٤ نفانيف أو أكثر، وثوب ، وملفع، ومبلغ من المال، وتذهب والدة المعرس مع أخواتها وبناتها والأقارب لزيارة أهل العروس يقدمن «الدزة» بحضور مجموعة من النساء من أهل العروس، وأم العروس تفرش الملابس أمام الحضور بين «اليباب[١١]» والتبريكات وبعد ذلك يتم تحديد موعد «الملچة» كتاب الزواج ، ويتم تبخير الملابس «بالياوي الخنين» ورشوش. وبعد الملچة[١٢] تبدأ مراسم يوم الزفاف من بيت المعرس إلى بيت أهل العروس، والمعرس يبقى لمدة أسبوع عند أهل العروس، الزفة بالليل، واليوم الثاني زفة الصباح، وأما صباحية العروس فمبلغ وقدره مائة روبية، وينتهي أسبوع الزواج بعد ليلة التحوال ، بعض الأزواج يذهب إلى عمله من أول يوم إن كان بحاراً أو بناءً أو يشتغل أي عمل والعروس في بيت أهله مع والدته واخواته أو زوجات الاخوان الذين سبقوه بالزواج، والخالة أم الزوج توزع العمل فيما بينهن ومع بناتها، هكذا كانت الأسرة الكويتية حياتها بسعادة وطيب خاطر[١٣].

ثالثاً: المرأة الكويتية وفن الطهى بالمنزل قديماً:

كانت النسوة الكويتيون يطبخون ويأكلون العيش والخبز والمرقوق[١٤] والهريس[١٥] والجريش[١٦] ومحروق صبعه[١٧] واللحوم بأنواعها والأسماك بأنواعها والعيش مشخول[١٨] أو مرقة سمك أو مرقة لحم ومن لا يجد يطبخ ما يسمى «بمرقة هوى» تتكون من الخضراوات التي كانت موجودة قديماً، مثل البطاطا والطماط والبصل والثوم بدون لحم وسمك. مطبق سمك[١٩]، مكبوس لحم[٢٠]، أو موش روبيان[٢١]، قبوط[٢٢]، مرقوق[٢٣] أنواع كثيرة من الأكلات الكويتية القديمة وحالياً يطبخون الأكل نفسه، مع تقدم في الطبخات وأما الدهون فمن الأغنام.

---

[٩] - هو يوم تقديم المهر بالطريقة الكويتية

[١٠] - هو نوع من النسيج المصنوع من الحرير أو الصوف أو خيوط متعدد الإستر ويكون رقيق الملمس ذو سطح هش.

[١١] - أحر التهاني

[١٢] - عقد النكاح (الزواج)

[١٣] - سبيكة السويلم. المرجع السابق، (٢٠٠٧)، ص ٨- ٩.

[١٤] - المرقوق أكلة شعبية سعودية تشتهر بها منطقة نجد.

[١٥] - الهريس أو الهريسة أو سيد المائدة أو الطلوع أو الحنطية أو القمحية هي طبق عربي، آسيوي، وهندي من القمح المغلي المهروس أو المطحون المخلوط باللحم.

[١٦] - الجريش أكلة شعبية عربية في الجزيرة العربية والأردن وفلسطين وربما في أماكن آخرى.، تشتهر بها منطقة نجد وطريقة طبخها تبدأ بتحضيرها من القمح الصلب المكسر المعروف شعبياً بـ اللقيمي يضاف القمح اللقيمي المجروش أو المكسر.

[١٧] - تعتبر اكلة المحروق صبعة من الأكلات الشعبية والرائجة في الجنوب العراقي وتتناولها العائلات الجنوبية بشكل دوري وبصورة ممتعة وشيقه وخلال الفصول

[١٨] - رز مشخول بالخضار والدجاج

[١٩] - طبق أرز بالسمك

[٢٠] - مجبوس اللحم وصفة تقليدية من أشهر الاطباق الخليجية والتي تعني كبس الأرز وطبخه بماء سلق اللحم مع استخدام البهارات الخليجية.

[٢١] - يعتبر المموش من أشهر الأطباق الخليجة التي تمتلك مذاقاً مختلفاً ومميّزاً

[٢٢] - أكله كويتيه بحته وهو عبارة عن عجين محشي بالبصل واللحم المفروم ويطبخ بالمرق

[٢٣] - مرقوق: هي وجبة حافظت على شهرتها القديمة إلى يومنا هذا ويتم إعدادها من الطحين (القمح)، وذلك بتحضير طحين البر وإضافة الملح والماء إليه وعجنه حتى يصبح الخليط عجينة ناعمة ومتماسكة وتركها لدقائق معدودة، في حين يتم طبخه في مرحلة نصف استواء ثم إضافة الخضراوات إليه، بعدها يتم البدء في فرد العجينة إلى أن تكون رفيعة جدا ووضعها في القدر مع مراعاة أن تستوي كل واحدة على حدة قبل إضافة الأخرى إليها لكي لا تلتصق مع بعضها البعض ثم تترك على نار هادئة إلى أن يستوي المرقوق.

رابعاً: المرأة الكويتية والعلاقات الاجتماعية:

الحياة الاجتماعية قديمـــاً كان الجار مثل الأهل وأكثر، وإذا لم يشاهد الجار جاره يومين يطرق عليه الباب ويسأل عنه «عسى ما شر ما شفناك». وكذلك النساء يزرن بعضهن البعض وخصوصا زيارة الضحى يزرن المرأة الكبيرة «الأم العودة». الوالـــدة كانت تخيـــط ملابس للنساء «أثواب» والدشاديش[٢٤] للأولاد وتضع اللبن «بالأسقى[٢٥]» وتخض اللبن وتســـتخرج منـــه الزبدة وخصوصا لبن أيـــام رمضان، ومن الحلويات المحلبية[٢٦] والساقو[٢٧] واللقيمات[٢٨] وصب القفشة[٢٩] وحلوة عيش والعصيدة[٣٠] أيام الشـــتاء والبتيـــت تمر وطحـــين ودهن.[٣١]

خامساً: المرأة الكويتية وفن السامري:

السامري كلمة مشتقة من كلمة سمرة وهي الحديث الليلي في تجمع ما من خلال الغناء وإلقاء الشعر وهو أحد الفنون الشعبية المعروفة بالجزيرة العربية وبخاصة في دولة الكويت وهو يتنوع بتنوع ملقيه وطريقة إلقاءه ومن أنواعه سامري النساء التي تطورت بتطور الفترات الزمنية بدأ من محدودية دورهم في مصاحبة صاحب السامري وحتى قيامهم به وذلك في الفترة التي تلت عصر ابن لعبون إعتباراً من العام ١٧٩٠ وحتى ١٨٣١ حيث انتشرت الفرق النسائية وبخاصة في دولة الكويت حيث شاعت إقامتها في ليالى الزفاف والأسمار.[٣٢]

سادساً: المرأة الكويتية وانتشار الأمراض قديماً:

بالعام ١٨٣١ ميلادية أصيب العديد من بلدان الخليج العربي بالطاعون الذي أدى إلى القضاء على عدد كبير من سكان الكويت والعراق وغيرها من البلاد العربية وعجز سكان الكويت شأنهم شأن سكان هذه البلاد عن دفن متوفيهم خوفاً من إنتشار المرض فلجأوا لدفن الموتي بديارهم ومن المواقف النادرة التي تثبت شجاعة وثبات المرأة الكويتية أن دخل سارق أحد البيوت التي أصيبت بالمرض بغرض سرقة ماعز لصاحبة هذا المنزل فأصيب بدوره بالمرض وعجز عن مغادرة المنزل حتى توفي بمكانه ونجيت صاحبة المنزل وسلمت من المرض.[٣٣]

سابعاً: منزلة المرأة الكويتية عند الرجل في الحياة الاجتماعية في الماضي:

على الرغم من ثنائية الرجال والنساء منذ القدم وإكتسابها لنفس الشجاعة والثبات وسرعة الانفعال حيث نرى في معظم المجتمعات الحديثة السباق بين شقى هذا الثنائي لاكتساب الطليعة في معظم الأعمال حتى الشاقة منها كالجندية والقيادة في الحروب إلا أن مثل هذا التسابق لا يوجد بداخل مجتمعاتنا العربية التي هيمنت فيه السيطرة الذكورية على تطوير المرأة ولعل السبب في ذلك سعى الرجل الشرقي الدائم للتطور على حساب

---

[٢٤] - ثوب رجالي رئيسي قطني طويل وواسع وذو أكمام واسعة وقد يكون فيها كَمَرًا يُلبس تقليديا.

[٢٥] - وهي السقايا التي يحفظ بها اللبن

[٢٦] - نوع من أنواع الكعك

[٢٧] - الساقو الكويتي حلى يتم تحضيره بشكل رئيسي من حب يستخرج من لب النخيل

[٢٨] - لقمة القاضي أو لقيمات أو العوامة هي من الحلويات الشرقية المشهورة والمحبّبة لدى جميع أفراد الأسرة

[٢٩] - حلوى تحظى بانتشار واسع

[٣٠] - العصيدة من الأكلات والحلويات الشعبية المشهورة ولها مكانة خاصة في المناسبات الاجتماعية

٣١ - سبيكة السويلم، المرجع السابق، (٢٠٠٧)، ص ٩.

[٣٢] - فيصل يوسف الزنكوري. سامري النساء بدولة الكويت دراسة تحليلة، الكويت، بحوث فى التربية الفنية والفنون، (٢٠٠٨)، مجلد ٢٤، عدد ٢٤، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

[٣٣] - يوسف بن عيسى القناعي صفحات من تاريخ الكويت، الكويت، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، (١٩٨٨)، الطبعة الخامسة ١٤٠٨-١٩٨٨، ص ٨٣.

المرأة فهو دائم الأسفار والاختلاط بمختلف الثقافات والمجتمعات الأجنبية بالإضافة إلى سبقه في المجال التعليمي حيث ظهرت الكثير من الجرائد والمجلات الدينية والأدبية والسياسية ، نتيجة لافتتاح المدرسة المباركية للبنين بفترة تسبق فتحها للبنات وبالتالى فهو ذو أسبقية في مجالات الكتابة والأدب والشعر والعلوم وسعة الأفق وحسن التفكير في حين نرى المرأة الكويتية لا تزال باقية على فطرتها التي لم تحسن بالتعليم والخبرة وبقيت خاملة أمية لا تقرأ ولا تكتب مما زاد الاعتقاد السائد بعدم قدرتها على مواكبة التطور بكافة أشكاله.

المبحث الثاني

دور المرأة في الكويت بعد الاستقلال (١٩٦٢م)

يعيش المجتمع الكويتي بعد الاستقلال مرحلة انتقالية من طبيعته التقليدية من الثقافة الذكورية السائدة التي تهمش دور المرأة، إلى مشاركة المرأة في جميع جوانب المجالات بالمجتمع، فأصبحت المرأة اليوم تشارك في العديد من المجالات الحيوية الهامة بالدولة ، كمؤسسات التعليم ومجلس الأمة، كما أنها وصلت إلى سلك الشرطة العسكرية، وتمكنت المرأة الكويتية إلى تقلد العديد من المناصب على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. فالمرأة الكويتية اليوم تسعى وبقوة إلى المشاركة الدؤوبة مع الرجل والحصول على كافة حقوقها – في حدود الشريعة الإسلامية- فوجود المرأة اليوم في الحياة السياسية أمراً حتمياً فهي تدافع عن حقوق نصف المجتمع ليعود ذلك الأثر على المجتمع الكويتي لنهضة الوطن ودفع عجلة التنمية في شتى المجالات.

إن دور المرأة في الحياة السياسية في العصر الحديث للكويت أصبح من الأمور الملحة، حيث اجتازت المرأة في الكويت حاجز الخوف الذي ظل عائقاً طيلة الماضي؛ حيث وصلت اليوم إلى العديد من النماذج الناجحة في الزعامة السياسية تقدم حلولاً لأصعب المشاكل التي تواجه مجتمعها. أسهمت المرأة الكويتية بفاعلية في تقدم ونماء مجتمعها، حيث لعبت أدواراً عديدة داخل المجتمع الكويتي، سواء في مجال العمل من خلال المواقع العديدة التى شغلتها ومازالت، أو مساهمتها ضمن الأدوار التقليدية داخل الأسرة. وفي تواصل المرأة لتكامل أدوارها تحملت عبئاً ليس بقليل من مسئولية المشاركة في قضايا البناء والتنمية المجتمعية.

المبحث الثالث

المشاركة السياسية للمرأة في دولة الكويت

أصبحت قضية مشاركة المرأة الكويتية في الحياة السياسية من القضايا الملحة على جدول أعمال المجتمع الكويتي في فترة ما بعد التحرير، وظهر في ضوء ذلك العديد من التوجهات فمنهم من دافع عن أحقية المرأة الكويتية في المشاركة السياسية والنيابية بما في ذلك حق الترشح والانتخاب، ومنهم من طالب بتبني منهج تدريجي يقوم على منح المرأة الكويتية يقوم على أحقية المرأة حق الانتخابات في المرحلة الأولى لاختبار مدى استعداد المجتمع الكويتي لقبول دور أكبر للمرأة في المرحلة المستقبلية، ويرى فريق ثالث نبذ أى تفكير في أحقية المرأة الكويتية بالمشاركة السياسية والنيابية لأن ذلك يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية أو لأنه سيؤدي إلى انقلاب اجتماعي لا يسعه المجتمع الكويتي.

فقد أصبحت قضايا المرأة من أهم القضايا التي انشغل بها العالم منذ أكثر من قرن بصورة عامة، والعالم الإسلامي بصورة خاصة، وهي قضية تستحق هذه العناية

لأنها تتعلق بنصف المجتمع الذي إن تخلف فقد تخلف المجتمع بأسره، وإن تطور فقد تطور المجتمع كله.

الفصل الثاني

المرأة الكويتية في المواثيق الدولية والإقليمية

تتضح أولى وأهم معالم الاهتمام الدولي بوضع المرأة في إطار النظام القانوني الدولي لحماية حقوق الانسان فيما تواترت عليه المواثيق والاتفاقات الدولية ذات الطبيعة العامة من التأكيد على المساواة بين الرجل والمرأة بما يعنى المساواة بينهما في الكرامة والقيمة كبشر وكذا المساواة في الحقوق والفرص والمسئوليات.

ففي ديباجة ميثاق الامم المتحدة تعلن شعوب المنظمة الدولية عن عزمها الاكيد على الايمان بالحقوق الاساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقيمته وبما للرجال والنساء، والامم، من حقوق متساوية، كما ان احد اهداف الامم المتحدة، كما هو مبين بالمادة الاولى من الميثاق، هو تحقيق "التعاون الدولي والعمل على تعزيز احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية للجميع دون تمييز " وتعلن المادة الثامنة انه "لا تفرض الامم المتحدة قيودا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية"

وبالإضافة الى الميثاق، يجسد عدد من المواثيق الدولية ذات الطبيعة العامة مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ويحظر التمييز ضد المرأة، ومن بين هذه المواثيق الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ويحظر كلاهما، التمييز على اساس الجنس، فتنص المادة الثالثة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ان الدول الاطراف تتعهد بكفالة حق المساواة للرجل والمرأة في التمتع بكافة الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية".

المبحث الأول

الحقوق العامة للمرأة في دستور الكويت عام ١٩٦٢م:

دستور دولة الكويت يعد ناتجاً من تجارب دستورية سابقة مرت بها الكويت عبر تاريخها السياسي ، فالكويت منذ تأسيسها اتخذت الشورى والديموقراطية نهجاً للدولة ، واختارت أول حاكم لها عن طريق مبايعة أهإلى الكويت، والحاكم في ذلك الوقت لم يكن ينفرد بالرأي ، ولكنه كان يستشير وجهاء البلد، ويتبادل وجهات النظر معهم ، وهذا يشير إلى أن التعاون والشورى بين الحاكم والمحكوم في إدارة شؤون البلاد، وأعد في عام ١٩٦٢م دستور المجلس التأسيسي المكون من واحد وثلاثين عضواً، المنتخبون منهم عشرون عضواً والباقي هم الوزراء المعينون، وصدق عليه الشيخ عبد الله السالم من دون أي تعديل ، وهو دستور مكتوب ودونت أحكامه في وثيقة مكتوبة، وإجراءات تعديله تتطلب موافقة الأمير وثلثي أعضاء مجلس الأمة، وإذا رفض أحد الطرفين يعد رفضاً لاقتراح التعديل. ينقسم الدستور الكويتي إلى خمسة أبواب تضم ١٨٣ مادة تضع النظام الأساسي للديموقراطية ونظام الحكم في الكويت. وتحكم هذه المواد العلاقة بين السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية. يقوم الباب الأول في الدستور والذي يضم ٦ مواد بشرح خصائص الدولة ونظام الحكم. ويؤكد هذا الباب انتماء الكويت للوطن العربي والإسلامي، كما يؤكد على استقلالية الكويت. وتحصر المادة الرابعة الحكم في ذرية الشيخ مبارك الصباح، على أن يكون الحكم في الكويت ديموقراطي مبني على مجلس الأمة وضمن الصلاحيات الواضحة في الدستور. يشدد الباب الثاني من الدستور على المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي كالعدالة الاجتماعية وحق التعليم. وحدد هذا الباب دور الدولة في رعايتها للصحة والتعليم والفنون والآداب والبحث العلمي وصيانة النشئ.

يرسم الباب الثالث الحقوق والواجبات العامة، ويسرد هذا الباب حقوق المواطن الكويتي والتي ترتكز على مبدأ الحرية والمساواة. وكفل الدستور حرية الاعتقاد والرأي ضمن احترام النظام العام. ينقسم الباب الرابع إلى خمسة فصول تظم معظم مواد الدستور، تنظم مواد الباب الرابع العلاقة بين السلطة التشريعية والمتمثلة بمجلس الأمة، والسلطة التنفيذية) ، يحتوي الباب الخامس على ١٠ مواد تشرح بعض الأحكام العامة وأحكام مؤقتة انتهت بتطبيق القانون، كما تشرح المادة ١٧٤ نظام تنقيح أو تعديل مادة من مواد الدستور.

المبحث الثاني
حقوق المرأة دولياً (المجتمعات الأوروبية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، منظمات غير حكومية)

تقوم الحماية القانونية للمرأة في الدول المعاصرة على الأسس الحامية لحقوق الإنسان ذاتها وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع حيث تتجه أيديولوجيات المجتمعات المعاصرة أن الأنسان بذاته أحد قوام القانون الدولي المخاطب لأحكامه فهو غاية التنظيمات القانونية التي لولاه لما وجدت. فالشخصية الإنسانية هي الأساس في أياً من الحالات التي تضمن تمتعها بالحماية بغض النظر عن المعايير الإجتماعية أو السياسية أو الدينية أو غيرها من الأسباب التي يمكن إعتبارها تمييزاً قائماً وفقاً للعنصر أو الجنس أو العرق أو غيرها. مما يظهر مكانة المرأة في القانون الدولي ومنطق حمياتها بإعتبارها فرداً من الإنسانية له كافة الحقوق التي يمنحها القانون للجنس البشري وهو مما لا شك فيه تطوراً ملحوظاً نسبه لما عانت منه المرأة في العصور السابقة من تمييز وامتهان لكرامتها إستناداً لخروجها من الكينونة البشرية . ومن هذا المنطلق نجد أن المجتمع الغربي يعد مهداً لحقوق الإنسان المعاصر، فكان منطلقاً لسلسلة النضال الطويل بين طرفي النزاع من الحكومات والدول وأفراد شعوبه الذي اعتمد على أدبائه ورجال الدين والفكر في بلورة مفاهيمه لحقوق الإنسان وكانت النتيجة سعي الساسة لكسب ود شعوبهم وأصوات ناخبيهم من خلال تنفيذ وعودهم بالحقوقية ورفع القيود عنها حيث كانت البداية للاعتراف – لبعض الشرائح المجتمعية – بهذه الحقوق مثل حقوق العمال والنساء .

المبحث الثالث
حقوق المرأة إقليمياً (جامعة الدول العربية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

تواجه المجتمعات في المنطقة العربية بالشرق الأوسط عملية التحول الديمقراطي، ليس هناك قضية تفرض تحدياً هائلاً بصورة أكبر مما تفرضه قضية عدم المساواة التي تعاني منها مكانة المرأة. حيث توجد فجوة واسعة بين الجنسين في الحقوق والحريات. ويوجد عجز جوهري في حقوق المرأة في كل دولة بالمنطقة العربية خاصة وينعكس ذلك العجز بصورة عملية في كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع: القانون ونظام العدالة الجنائية والاقتصاد والتعليم والرعاية الصحية ووسائل الإعلام. ولا تعد منطقة الشرق الأوسط بالطبع هي المنطقة الوحيدة في العالم التي يتم معاملة المرأة بها كمواطن من الدرجة الثانية. ففي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأمريكا الشمالية، تستمر المرأة في مواجهة العقبات التي تعتمد على النوع والتي تحول دون حصولها على حقوقها الكاملة باعتبارها شريك له نفس الحقوق في المجتمع. وتظل الثورة الحديثة في مكانة المرأة في الولايات المتحدة وأوروبا والتي بدأت منذ نحو ٤٠ عاما غير مكتملة بالفعل حتى يومنا هذا. ففي الولايات المتحدة، نص القانون الصادر عام ١٩٦٤ على حق المرأة في منافسة الرجل على قدم المساواة في مكان العمل بينما لم تحظ قضية التحرش الجنسي في مكان العمل باهتمام قومي سوى في الثمانينيات. ورغم مشاركة المرأة بفاعلية في

الحياة السياسية الأمريكية، إلا أن نسبة تمثيلها في الكونجرس تظل منخفضة نسبيا حتى الآن. ومع ذلك، تعد الفجوة بين حقوق الرجل والمرأة أكثر وضوحا في دول الشرق الأوسط والدول العربية حيث تبلغ تحديات المقاومة التي تواجهها المرأة في تحقيق المساواة بينها وبين الرجل ذروتها. ويمكن أن تحقق بعض الإصلاحات التي تم اتخاذها في السنوات الأخيرة مثل قانون الأسرة الذي تم إقراره في المغرب عام ٢٠٠٤ مكاسب واسعة النطاق لقضية حقوق المرأة. ومع ذلك، فإن إقرار القوانين من المفترض أن تكفل المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

الفصل الثالث

تطور مجالات دور المرأة في دولة الكويت

أسهم الدستور الكويتي والبرلمان في الكويت على إعطاء المرأة جميع حقوقها في مختلف المجالات والعمل على خلق مناخ حتى تستطيع المرأة ممارسة دورها في المجتمع الكويتي بشكل غير مسبوق وفك جميع القيود القديمة التي كانت تعاني منها المرأة وتحديداً في المجالات التي كانت تشغل المجتمع الكويتي مثل المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وذلك بعد أن أظهرت المرأة الكويتية بأنها قادرة على ممارسة جميع الأدوار يداً بيد مع الرجل وبدون ملاحظة أي فروق، حيث أثبتت المرأة من خلال تاريخها الحافل بالإنجازات ودورها الريادي والفاعل في مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد في شتى مجالات الشأن العام والمجتمع والاقتصاد والسياسة وغيرها غير أن ذلك لم يأت وليد الصدفة بل كان ثمرة مسيرة طويلة استمرت عشرات السنين من المطالبات والجهود التي كللت عام ٢٠٠٥ بإقرار الحقوق السياسية للمرأة. ولم يكن للمرأة الكويتية أن تحقق هذا النجاح لولا وجود العديد من العوامل التي مهدت له في مقدمتها تطور المنظومة التشريعية والاجتماعية التي أتاحت الفرصة أمام العديد من الكفاءات النسائية في البلاد لتتبوأ أعلى المراكز محليا وإقليميا ثم يأتي دور شقيقها الرجل الذي ساندها لنيل كل حقوقها لاسيما السياسية.

المبحث الأول

المرأة الكويتية في المجال السياسي

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية :

عرفها (برهان غليون) أنها التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتداول السلطة بحرية نسبية بين أطراف النخب الاجتماعية بأنواعها. ولا تعني المشاركة السياسية طبقاً لهذا المفهوم حتمية تغيير النظام السياسي أو القيم السائدة في الدولة، وإنما تعني إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع. ويلاحظ على هذا التعريف تركيزه على مشاركة الصفوة أو جماعات المصالح وقوى الضغط والأحزاب في مراكز السلطة العليا، وتجاوز المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإحداث التغيير. بينما عرفها نيلسون "Nelson" انها التدفق المتزايد للتأثير الذي يشكل أولويات الحكومات ويرسم سياستها، فهي عملية طبيعية ومنظمة على الرغم أنها قد تكون في بعض الأوقات غير محكومة كالاحتجاجات والاعتراضات والعنف السياسي مما يعكس غياب أو ضعف المنظمات السياسية.

ثانياً: المرأة الكويتية والحق السياسي:

رغم تفوق المرأة عددياً في المجتمع الكويتي ، الا أنه رغم تفوقها في قطاعات التعليم المختلفة، رغم مشاركتها الواسعة في الوظائف العامة وسوق العمل بوجه عام، إلا أن المرأة الكويتية محرومة من الحق السياسي المتمثل في حق الانتخاب والترشيح لمجلس الأمة الكويتي، وبالتبعية حق تولي الوزارة، حيث ينص القانون على أن من يكلف بالحقيبة الوزارية يجب أن تتوافر فيه شروط الترشيح والانتخاب. وفي محاولات عديدة خلال الثمان وثلاثين عام وهى عمر الحياة الديمقراطية في الكويت، لإصلاح الوضع الخاطئ بشأن قانون الانتخابات الذي يعزل نصف المجتمع من المشاركة في عملية القرار السياسي داخل المجتمع، والتي قام بها العديد من نواب الشعب المتعاقبين بهدف الاصلاح .

ثالثاً: المشاركة السياسية والتنمية الاجتماعية:

تعتبر المشاركة السياسية- بما تتضمنه من أنشطة طوعية يؤدي من خلالها الفرد دوراً مهماً وإيجابياً في الحياة السياسية والمجتمعية- من أهم مميزات الدولة الحديثة كما تأتي أهمية المشاركة السياسية في الوقت الحاضر من الدور الذي تؤديه هذه المشاركة في نهضة المجتمعات وتطورها باعتبارها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الفعلية، ومحفزاً أساسياً للتحديث والتنمية السياسية، وأداة ناجعة لحل مشكلات التخلف .

المبحث الثاني
المرأة الكويتية في المجال الاقتصادي

أولاً: المرأة الكويتية ومعدل الفقر العالمي :

لم تصل المرأة الكويتية إلى خط الفقر العالمي حيث يبلغ دخل المرأة اليومي أعلى من المعدل العالمي. والمرأة التي لا يوجد لها معيل تكفل لها الدولة معاش من وزارة الشؤون الاجتماعية وهو أيضا أعلى من المعدل العالمي للفقر .

ثانياً: التسهيلات الحكومية لمسيرة المرأة الاقتصادية:

١) دعم المشاريع الصغيرة للمرأة عن طريق عمل أسواق ومعارض للأسر المتعففة والمحتاجة ويشرف على هذا الموضوع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وجمعيات النفع العام.

٢) قوانين التأمين الاجتماعي للمرأة بعد سن التقاعد فيها مراعاة المدى البعيد لها على مدى الحياة. السن القانوني لتقاعد المرأة، حيث أن نسبة ما تستلمه من راتبها بعد التقاعد نسبة كبيرة تبلغ ٦٥% من الراتب الكلي مما يساعدها على حياة كريمة.

٣) ارتفعت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من ٢٣ بالمائة في عام ١٩٩٤م الى ٤٤ بالمائة في عام ٢٠١٦.

ثالثاً: لجنة سيدات الأعمال الكويتية :

تعد لجنة سيدات الأعمال الكويتية من أهم اللجان الناشئة تحت إشراف الاتحاد الكويتى للجمعيات النسائية والذي يشمل الكثير من اللجان ذات الاهتمام بشئون المرأة في شتى المجالات داخل الكويت.

رابعاً: أهداف لجنة سيدات الاعمال الكويتية:

١) توثيق وتنمية الصلات والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين سيدات الأعمال الكويتيات فى الدولة وتنمية العلاقة بينهن وبين مثيلاتهن فى دول العالم الخارجى

٢) تعزيز دور المرأة الكويتية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بممارسة الانشطة التجارية والاقتصادية.

٣) تشجيع العنصر النسائى على المساهمة الفعالة فى اقامة المشروعات والصناعات الصغيرة والحرفية التى تشكل جزءاً هامًا فى الاقتصاد الوطنى لا يستهان به.

خامساً: المؤشرات الإقتصادية

١.حجم قوة العمل ونصيب المرأة منها:

بلغ حجم قوة العمل الكويتية ٢٩٠٧٤٦ مشتغلاً منهم ١٧٦٣٦٩ من الذكور بنسبة ٦٠.٧%، ١١٤٣٧٧ من الإناث بنسبة ٣٩.٣% وذلك وفقاً للحالة في ٢٠٠٤/٦/٣٠.

٢.معدلات البطالة :

تشير معدلات البطالة وفقاً للحالة في ٢٠٠٤/٦/٣٠ بأن معدل البطالة بين الإناث أكثر من ضعف المعدل بين الذكور حيث بلغ هذا المعدل ٣.٤% و ٧.٤% لكل منهما على التوالي.

٣.المساهمة الإقتصادية للمرأة حسب أقسام المهنة:

تشير بيانات التوزيع النسبي للمشتغلين الكويتين حسب أقسام المهنة والنوع وفقاً للحالة في ٢٠٠٤/٦/٣٠ إلى أن أعلى نسبة مساهمة للإناث تتمثل في فئة المشتغلات بالمهن العلمية والفنية حيث تبلغ نسبة الإناث في هذه الفئة ٥٩.٢% يلي ذلك الموظفات التنفيذيات والكتابيات حيث تبلغ نسبتهن ٣٥.٢% ثم المشتغلات بمهن الخدمات بنسبة ١٣.٧% وذلك من جملة المشتغلين بهذه المهن.

٤.المساهمة الإقتصادية حسب طبيعة النشاط:

يلاحظ من بيانات التوزيع النسبي للمشتغلين الكويتيين حسب طبيعة النشاط الإقتصادي والنوع (ذكر – أنثي) وذلك وفقاً للحالة في ٢٠٠٤/٦/٣٠ بأن نسبة الإناث ترتفع في نشاط خدمات المجتمع والخدمات الإجتماعية والشخصية .

المبحث الثالث

المرأة في المجال الاجتماعي (الثقافي)

أولاً: نشأة التعليم في دولة الكويت قديماً :

تعد الكتاتيب هي إحدى طرق التعليم المعروفة في عالمنا العربي والإسلامي وقد انتشر العمل بها في دولة الكويت حتى مطلع القرن العشرين، ليظهر بعد ذلك أول مدارس الكويت النظامية بالعام ١٩١١ وهي المدرسة المباركية التي أنشأها التجار وأشرفوا على إدارتها وتطويرها بتبرعاتهم، ليكون أساس إنشاء المزيد من المدارس بشكلها النظامي لتظهر بعدها المدرسة الأحمدية بالعام ١٩٢١ يليها أول المدارس التي أنشئت لتعليم الإناث بالعام ١٩٣٨ بعد انتشار الاتجاه العام بتعليم البنات بدلاً من قصر التعليم على البنين فقط.

ثانياً: مراحل النمو الثقافي بدولة الكويت :

مرت دولة الكويت بمرحلتين أساسيتين من مراحل النمو الثقافي وهما :

(أ) المرحلة الأولي: مرحلة الانفتاح الفكري.

(ب) المرحلة الثانية: مرحلة النضج الفكري.

ثالثا: تعليم الإناث في دولة الكويت :

بالنهضة الحضارية التي شهدتها دولة الكويت تطورت حاجاته المجتمعية بعد تفتحه وزيادة علاقاتها بالمجتمعات الأخرى مما دعي إلى تطور العملية التعليمية للإناث بعد الاعتراف بدورهن في بناء المجتمعات وإنشاء جيل واع مؤمن جنباً إلى جنب مع التربية التي توفرها المدرسة ليظهر العديد من دعاة الإصلاح مثل يوسف القناعي ومساعد بن السيد عبد الله الرفاعي وعبد العزيز الرشيد الذين نادوا بضرورة تعليم المرأة في المجتمعات على الرغم من المعارضات التي لاقوها من بعض المتعصبين الذين اعترضوا على قيام الرجل بالمناداة بتعليم المرأة وإن اتسم ذلك بالمنطقية لجهلها آنذاك وعدم قدرتها على المطالبة بحقوقها في ذلك الوقت، ليشهد الكويت إنشاء مجلسه المعارفي الذي يشرف على العملية التعليمية بالعام ١٩٣٦ والذي من قراراته حكومية التعليم ومجانيته لكل من يرغب به ولعل من أهم قراراته فتح أولى المدارس النظامية للبنات بالعام ١٩٣٨ أطلق عليها المدرسة الوسطي بالقرب من مدرسة المباركية للبنين وذلك بعد تنبه المجلس الذى تكون من اثني عشر شخصية كويتية ترأسها الشيخ عبد الله الجابر الذي بدأ مساعيه ورفاقه نحو ضرورة تعليم الفتيات وبحث ردود الأفعال التي سيقابلونها من المجتمع الكويتى جراء فتح مثل تلك المدرسة

رابعاً: آراء المفكرين فيما أختص بالمرأة بدولة الكويت:

نختص فيما تعلم بآراء المفكرين ما أعتنقه أستاذ الكويت الأول ورائدها الفكري الفذ الشيخ يوسف القناعي الذي اتصف بصوب الرأى وإخلاص العمل والباحث الدائم عن الحق وتأسيس الخير، والذي تلقي علومه في الكويت والإحساء ومكة المكرمة على يد العديد من كبار رجال العلوم في مختلف تخصصات الشرع واللغة والذي عكف على تأسيس المدرسة المباركة أولى المدارس النظامية بالكويت التي تطوع للعمل كناظراً ومدرساً بها يليها المدرسة الأحمدية بشكل مجاني باغياً بذلك وجه الله تعإلى على الرغم من حساسية تلك المناصب وجسامة مسؤلياتها.

خامساً: بداية المشاركة الثقافية للمرأة الكويتية:

شهد المجتمع الكويتي تحولات وتغيرات جذرية شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد استفادت المرأة من تلك التحولات في ظل النهضة التعليمية، والوفرة المادية، وكان الاهتمام بتعليم الإناث يسير بطريقة جيدة بجانب تعليم الذكور، خلافاً لبعض المجتمعات العربية .

سادساً: مفهوم المرأة:

المرأة باللغة العربية تشير إلى الأنثي البالغة أو ببعض المعاجم تستخدم للإشارة إلى تلك الأنثى المتزوجة أو التي سبق لها الزواج من قبل إلا أننا وفي مجال مناقشتنا سنستخدم هذا الاسم بمفهومه الجزئى الذي يختص بالإشارة لكونها إنساناً بنوعه الأنثوي بغض النظر عن حالته الإجتماعية أو عمرها الزمني.

سابعاً: مظاهر المشاركة الإجتماعية للمرأة الكويتية :

١) مجال العمل:

بدأت المرأة الكويتية مسيرتها في التعليم والعمل في مطلع القرن العشرين وتحديداً بالعام ١٩٣٦ وحتى ١٩٣٨ بدءاً بالمساعي التي قامت بها ثلاث سيدات كويتيات متميزات في مجالهن وهن عائشة الجماع بالعام ١٩٣٦ وفاطمة الشطي بالعام ١٩٣٧ وأخيراً مرين عبد الملك الصالح بالعام ١٩٣٨ التي نظرت أول المدارس النظامية لتعليم البنات التي تعد بلا شك من أولى الخطوات التي أدت إلى تطور مكانة المرأة الكويتية

بمجتمعها بعد أن أقتصر تعليمها على الدروس التي تتلقاها من المطوعة وهي السيدة المختصة بتعليم البنات حفظ القرآن وتلاوته.

٢) المرأة الكويتية في الجمعيات والنقابات:

بتطور الدور الذي تقوم به المرأة بالمجتمع الكويتي بدأت انخراطها في مجالات العمل التطوعية من خلال الانتساب للجمعيات سواء كانت مهنية أو غير مهنية بجانب النقابات العمالية وبخاصة كلاً من جمعية النهضة الأسرية المؤسسة بالعام ١٩٦٢ والثقافة الإجتماعية المؤسسة بالعام ١٩٦٣ العاملتين لتحقيق الديمقراطية الواجب التمتع بها من قبل المواطن الكويتي بغض النظر عن جنسه وبدون تمييز. وعلى الرغم من تمييز كلاً من هاتين الجمعيتين إلا أن كلاهما لم يعرفا الطريق للعمل الخيري بوسط مجتمع عانى من عدم تساوي الحقوق والواجبات لذا فأن عملهم الاجتماعي قد تميز عن غيرهما من الجمعيات التي انتشرت في مجتمعاتنا العربية من خلال المثابرة و العزم وحمل لواء العمل الخيري وتحطيم الحائل الذي وضعه الاستعمار للمرأة العربية دون مشاركتها للجنس الآخر لتكلل هذه المساعي بالنجاح بالإعلان عن قيام الإتحاد النسائي الكويتي كأول الاتحادات النسائية الكويتية بالعام ١٩٧٤ برئاسة نورية السداني .

الفصل الرابع
تطور الدور المجتمعي للمرأة الكويتية من الواقع المعملي
(الدراسة الميدانية)

المبحث الأول

مجتمع البحث:

تكون مجتمع الدراسة من المواطنين الكويتيين من الجنسين ممن لديهم الحق في الترشيح والانتخاب ، إذ يبلغ إجمالي عدد الناخبين في الكويت ٣٦١٧٤٠ مفردة بينما يبلغ إجمالي الناخبين الذكور في الكويت ١٦١٢٤٣ مفردة ويبلغ إجمالي عدد الناخبات الإناث في الكويت ٢٠٠٤٩٧ مفردة وذلك حسب إحصاءات إدارة الانتخابات في وزارة الداخلية في دولة الكويت.

عينة البحث

استخدمت الباحثة أسلوب العينة "العشوائية البسيطة" بالنسبة لاحتساب عينة البحث وذلك لصعوبة تطبيق أسلوب الحصر الشامل، نظراً لكبر حجم عدد مجتمع البحث البالغ عددهم ٣٦١٧٤٠ مفردة ، وقانون المعادلة كالتالي.

$$\text{ن} = \frac{\text{م}\left(\text{ز}^2 * \sigma^2\right)}{\left(\alpha\right)^2 \text{م} + \text{ز}^2 * \sigma^2}$$

حيث أن:

ن= حجم العينة.

م= حجم المجتمع.

ز= الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى العينة وهي (١.٩٦) عند مستوى (٠.٠٥).

σ= الانحراف المعياري (٠.٥).

α= مستوى العينة (٠.٠٥).

$$ن = \frac{^2(0.5)\ ^2(1.96)\ 361740}{^2(0.5)*^2(1.96)+\ ^2(0.05)\ 361740}$$

$$= 383 \text{ مفردة}$$

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الباحثة برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V.20، في تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستقصاء واختبار فروضه. وقد استخدمت الباحثة مجموعة من الأساليب أهمها ما يلي:

أ- الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

ب- اختبار T-Test.

ج- معامل الارتباط بيرسون Pearson.

د- الانحدار الخطي البسيط.

اختبار الصدق والثبات

تم اختبار ثبات المقياس المستخدم عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) حيث تم تطبيق معامل الارتباط ألفا على كل مجموعة متغيرات من المجموعات الأربع الخاصة بكل قائمة من قوائم الاستقصاء كلٍ على حدة. وكذلك على المقياس الإجمالى لمتغيرات البحث. وتتراوح قيمة معامل الثبات بين (0) و (1) وكلما اقتربت من الواحد كلما دل ذلك على ثبات عالى للمقياس وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على عدم وجود ثبات، وهناك شبه اتفاق بين الباحثين (المحكمين) على أن معامل ألفا لتقييم الثقة والثبات الذي يتراوح ما بين ٥٠%، ٦٠% يعتبر كافياً ومقبولاً، وأن معامل ألفا الذي يصل إلى ٨٠% يعتبر ذو مستوى ممتاز من الثقة والثبات.

وتم اختبار صدق المقياس عن طريق حساب معامل الصدق لكل قائمة من قوائم الاستقصاء، وذلك باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{معامل الصدق} = \sqrt{\text{معامل الثبات}}$$

المبحث الثاني
الإحصاء الوصفي والأهمية النسبية لمتغيرات البحث

المحور الأول: الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية

وقد تم مراعاة أن العبارات المكونة لمحور الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية سلبية في التحليل الاحصائي للبيانات حيث تم إدخال البيانات في برنامج التحليل الإحصائي بالقيم التالية (١ موافق جداً – ٢ موافق – ٣ محايد- ٤ غير موافق – ٥ غير موافق تماماً) نظراً لأن هذه العبارات تعبر عن وجهة النظر السلبية بينما باقي عبارات المحاور الأخرى تعبر عن وجهة النظر الإيجابية.

المبحث الثالث
تحليل الارتباط

تم إجراء تحليل الارتباط للتعرف على مدى وجود علاقة ارتباط بين ابعاد متغيرات البحث

مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

المتغيرات	الارتباط	الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية	المشاركة السياسية للمرأة الكويتية	قيم المواطنة	الولاء	المساواة
الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية	معامل الارتباط	١	0.495-	0.256	0.411	0.532-
	مستوى المعنوية		0.000	0.000	0.000	0.000
المشاركة السياسية للمرأة الكويتية	معامل الارتباط	0.495-	1	0.772	0.891	0.767
	مستوى المعنوية	0.000		0.000	0.048	0.000
قيم المواطنة	معامل الارتباط	0.256	0.772	1	0.599	0.662
	مستوى المعنوية	0.000	0.000		0.000	0.000
الولاء	معامل الارتباط	0.411	0.891	0.599	1	0.601
	مستوى المعنوية	0.000	0.048	0.000		0.000
المساواة	معامل الارتباط	0.532-	0.767	0.662	0.601	1
	مستوى المعنوية	0.000	0.000	0.000	0.000	

- جميع معاملات الارتباط بالجدول معنوية عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية ضعيفة بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمشاركة السياسية للمرأة الكويتية، بمعامل ارتباط قوته (٠.٤٩٥-) عند مستوى معنوية أقل من ١%.

٢- لا توجود علاقة ارتباط بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة، حيث أن قيمة معامل ارتباط ضعيفة جداً عند درجة (٠.٢٥٦).
٣- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية ضعيفة بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والولاء، بمعامل ارتباط قوته (٠.٤١١) عند مستوى معنوية أقل من ١%.
٤- وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية متوسطة بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمساواة، بمعامل ارتباط قوته (0.532 -) عند مستوى معنوية أقل من ١%.
٥- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية قوية بين المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة، بمعامل ارتباط قوته (٠.٧٧٢) عند مستوى معنوية أقل من ١%.
٦- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية قوية بين المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والولاء، بمعامل ارتباط قوته (٠.٨٩١) عند مستوى معنوية أقل من ١%.
٧- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية قوية بين المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمساواة، بمعامل ارتباط قوته (٠.٧٦٧) عند مستوى معنوية أقل من ١%.
٨- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية متوسطة بين قيم المواطنة والولاء، بمعامل ارتباط قوته (٠.٥٩٩) عند مستوى معنوية أقل من ١%.
٩- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية متوسطة بين قيم المواطنة والمساواة، بمعامل ارتباط قوته (٠.٦٦٢) عند مستوى معنوية أقل من ١%.
١٠- وجود علاقة ارتباط معنوية طردية متوسطة بين الولاء والمساواة، بمعامل ارتباط قوته (٠.٦٠١) عند مستوى معنوية أقل من ١%.

النتائج والتوصيات

نتائج عامة :

تشير نتائج التحليل الاحصائي الى :

١- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات المديرين والعاملين حول متغيرات البحث كلل.

٢- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بالإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

٣- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

٤- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بقيم المواطنة.

٥- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بالولاء.

٦- عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بالمساواة.

١- أوضحت نتائج التحليل الاحصائي أن الاتجاه العام لمتغير (الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية) هو (غير موافق).

٢- الاتجاه العام لمتغير (المشاركة السياسية للمرأة الكويتية) هو (موافق جداً).

١- أن الاتجاه العام لمتغير (قيم المواطنة) هو (موافق جداً).

٢- أن الاتجاه العام لمتغير (الولاء) هو (موافق جداً).

٣- أن الاتجاه العام لمتغير (المساواة) هو (موافق جداً).

٤- توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية ضعيفة بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

٥- لا توجد علاقة ارتباط بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة.

٦- توجد علاقة ارتباط معنوية طردية ضعيفة بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والولاء.

٧- توجد علاقة ارتباط معنوية عكسية متوسطة بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمساواة.

٨- توجد علاقة ارتباط معنوية طردية قوية بين المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة.

٩- توجد علاقة ارتباط معنوية طردية قوية بين المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والولاء.

١٠- توجد علاقة ارتباط معنوية طردية قوية بين المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمساواة.

نتائج اختبار الفروض:

١- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وبالتالي قبول الفرض الأول والذي يقضي بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمشاركة السياسية للمرأة الكويتية.

٢- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة، وبالتالى قبول الفرض الثاني والذي يقضي بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة.
٣- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين لتأثير الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والولاء، وبالتالى قبول الفرض الثالث والذي يقضي بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين لتأثير الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والولاء.
٤- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الدمج بين (الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمساواة، وبالتالى قبول الفرض الرابع والذي يقضي بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمساواة.
٥- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة وهو ما يعني قبول الفرض الخامس والذي يقضي بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة.

التوصيات

١- ينبغي أن تتمتع المرأة بمنزلة مساوية لمنزلة الرجل بموجب القانون في جميع مناحي الحياة.
٢- ينبغي أن يتم النظر إلى العنف المنزلي بإعتباره جريمة خطيرة بما في ذلك التعذيب والاغتصاب وضرب الزوجة وممارسة العنف ضد المرأة باسم الشرف. ولابد أن تمنح المحاكم وأجهزة تطبيق القانون قضية منع العنف المنزلي الأولوية الأولى.
٣- لابد من دعم المرأة في المشاركة السياسية في قطاعي العام والخاص، وأن تتخذ الحكومات خطوات ملموسة لدعم ريادة المرأة في مجالات الدولة .
٤- لابد من الحكومات أن تكفل حق التعليم للمرأة والانفاق على التعليم ومحو الأمية، وإلغاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة في مجال التعليم.
٥- لابد من الحكومات ان تكفل حق التعليم للمرأة والانفاق خطوات إيجابية للقضاء على العقبات القانونية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق المساواة الاقتصادية للمرأة.
٦- أن تعمل وزارة التجارة بالتعاون مع جمعيات سيدات الأعمال في الكويت، والجمعيات النسائية، وغرفة التجارة والصناعة، على حث المزيد من النساء لتأسيس أعمالهن الخاصة والعمل مع البنوك لتيسير منح القروض والتدريب لهن.
٧- العمل على تثقيف أعضاء التيارات الحزبية بأهمية مشاركة المرأة السياسية، وأهمية دورها في مجال تشريع القوانين والرقابة، بحيث تصبح التيارات الحزبية داعمة لموقف المرأة بدلا من أن يكون مناهض لدورها.

المراجـــــــع

(المراجع باللغة العربية):

أولاً: الوثائق:

١) دستور دولة الكويت وقانون الانتخابات، ١٩٦٢.

٢) المادة ٧ / ٣ والمادة ٢٣ / أ من عهد عصبة الأمم، المادة الأولي / ٣ والمادة الثامنة والمادة الثالثة عشر من ميثاق الأمم المتحدة، المادة ١٦ / ١ من الإعلان العالمي لعام ١٩٤٨، المادة الثالثة والمادة ١٠ / ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، المادة ٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٣) المادة الثالثة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٤) المادة الثامنة من إتفاقية إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة الذي نص على كفل المساواة للمرأة في توفير فرص تمثيل حكومتها على المستوي الدولي والإشتراك في أعمال المنظمات الدولية.

ثانياً: الكتب:

١) ادريان باول، سانام ناراجي اندرليني، إضفاء الشرعية على دور المرأة في بناء السلام بالأمم المتحدة: اسلوب اتخذ طابع الحملات. المؤسسات غير الحكومية على الطاولة: استراتيجيات التأثير على السياسات،انكور للنشر، دبلين، إيرلندا. (٢٠٠٣).

٢) أفنان الزياني، المرأة والاقتصاد العربى: التجربة البحرينية. البحرين: جمعية سيدات الأعمال. (٢٠٠٠).

٣) أيمن يوسف وآخرون، "المرأة بين الحقوق والموروث الثقافي "، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية –شمس. (٢٠٠٩).

٤) بدر محمد ملك، لطيفة الكندري، صفحات من الحياة الثقافية في الكويت قديما، الاتحادية للنشر. (١٩٩٩).

ثالثاً: الدوريات :

١) أسعد محمد الجميل، طور المشاركة البرلمانية للمرأة فى الكويت. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية - مصر، مجلد ٤، ملحق. (٢٠١٣).

٢) باسم سرحان، مساهمة المرأة الكويتية في تنمية الاقتصاد القومي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١١. (١٩٧٧).

رابعاً: الرسائل العلمية (دكتوراه- ماجستير):

١) خيرت عياد، دور الاتصال في التنمية السياسية: دراسة ميدانية مقارنة على قريتين مصريتين، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة. (١٩٩٠).

٢) زهرة ذكريا الموسوي،أسباب إخفاق المرأة الكويتية في الانتخابات البرلمانية في الكويت في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاردنية، عمان. (٢٠١٠).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1) **Al-Roomi, S. (2007). Women, blogs, and political power in Kuwait. In New media and the new Middle East (pp. 139-155). Palgrave Macmillan US.**
2) **Al-Mughni, H. (1996). Women's organizations in Kuwait. Middle East Report, 32-35.**
3) **Abdalla, I. A. (1996). Attitudes towards women in the Arabian Gulf region. Women in Management Review, 11(1), 29-39.**
4) **Ali, A. J., & Al-Kazemi, A. A. (2007). Islamic work ethic in Kuwait. Cross cultural management: An international Journal, 14(2), 93-104.**
5) **Al-Kazi, L. (2011). Women and non-governmental organizations in Kuwait: A platform for human resource development and social change. Human Resource Development International, 14(2), 167-181.**
6) **Al-Suwaihel, O. E. (2010). Kuwaiti female leaders' perspectives: The influence of culture on their leadership. Contemporary Issues in Education Research, 3(3), 29.**

خاتمة الدراسة وتوصياتها

استهدف هذا البحث رصد درجة مشاركة المرأة الكويتية في المجال السياسي ومواجهة التحديات ومواجهة المرآة لنفسها بالدرجة الأولى من خلال زيادة مشاركتها الفعالة والاهتمام بالجانب السياسي لاكتمال المواطنة لديها أسوة بالرجل، بالإضافة الى دراسة التحديات والإشكاليات التي تواجه المرأة الكويتية، وكيفية مواجهة هذه التحديات. واعتمد البحث على المنهج الميداني من خلال توزيع استقصاءات على عينة البحث لجمع المعلومات الخاصة بالبحث.

أولاً : نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها:

١. عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات المديرين والعاملين حول متغيرات البحث كلل، وعدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بالإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية. بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات الذكور والإناث فيما يتعلق بقيم المواطنة.

٢. اثبتت النتائج وجود علاقة ارتباط معنوية عكسية ضعيفة بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمشاركة السياسية للمرأة الكويتية. وعدم وجود علاقة ارتباط بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة. وتوصلت

النتائج كذلك الى وجود علاقة ارتباط معنوية طردية ضعيفة بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والولاء.

٣. توصلت نتائج اختبار الفروض الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية والمشاركة السياسية للمرأة الكويتية، وبالتالى قبول الفرض الأول، وكذلك وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة، وبالتالى قبول الفرض الثاني والذي يقضي بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الإخفاق في المشاركة السياسية للمرأة الكويتية وقيم المواطنة.

ثانياً: التوصيات: توصي الدراسة بالآتي :

١. ضرورة أن يتم النظر إلى العنف المنزلي باعتباره جريمة خطيرة في جميع حالاته. وينطبق ذلك على جميع أنماط العنف بما في ذلك التعذيب والاغتصاب واغتصاب الزوج لزوجته وضرب الزوجة وممارسة العنف ضد الزوجة باسم الشرف.

٢. ينبغي أن يتم إزالة العقبات القانونية والتقليدية التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة والحكومة والقطاع الخاص. ولابد أن تتخذ الحكومات خطوات ملموسة لدعم ريادة المرأة في مجالات السياسة والعمل بما في ذلك الأنماط المتعددة للعمل الإيجابي وآليات الشكاوى لضحايا التمييز.

٣. ينبغي أن تتولى الدولة القيادة وتنسق أيضا دور المنظمات غير الحكومية في التوعية بتأثير العنف المنزلي على المرأة والمجتمع. وينبغي أن تقدم الحكومات المشورة وخدمات الدعم أيضا إلى الضحايا. ويستطيع المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في هذه العملية من خلال تقديم المساعدات الفنية والموارد إلى حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، والكويت خاصة.

٤. ينبغي أن تزيد الحكومات من الإنفاق على التعليم وتكفل حصول المرأة في جميع ربوع الدولة على التعليم وتتولى إلغاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة في مجال التعليم. ويعد التعليم بمثابة أداة هامة دعم تقدم المرأة خلال السنوات الأخيرة. وينبغي أن يتم التوسع في الإصلاحات التي يسرت من تحقيق التقدم وينبغي أن يتم الاهتمام بصفة خاصة بالافتقار إلى التعليم في المناطق الريفية ببعض دول المنطقة. وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي من المساعدات التي يقدمها إلى الدول التي تطلب المساعدة.

Summary

Women have an important role throughout history. The issue of women is the issue of any society that is old and modern. If women constitute about half of the world's population or perhaps more in some regions, it is no wonder that the issue of women and their human rights are equal to men in various fields. The society of Arab women in general and the Gulf in particular and Kuwait in particular raises many questions about the status of women in the Arab region. Gulf women are trying hard to change their social and political conditions under the grip of customs. And traditions. The Kuwaiti society is in a period of transition from its traditional nature, where male culture is absent from the role and status of women in the modern society. The Kuwaiti women's situation has improved significantly in many fields through the entry of labor markets, education fields, Leadership positions on all economic, political and social levels. There are many challenges facing Kuwaiti women in their society in terms of their societal role and their political participation, which seeks to be alongside their brother, the man, in the grip of the customs and traditions that were transformed without their active participation in the political and societal arena despite granting them their political rights in 2005) After a long struggle to obtain those rights, which was a great achievement for Kuwaiti women. The perception of a problem that hinders the participation of Kuwaiti women in political life and the lack of political role remains a real justification for conducting a study on a key issue of Kuwaiti women's political participation.

Woman's Political Role in the Kuwaiti Society During the Period : (2005-2013)

Master Thesis in Political Science

Prepared by

Shayma Najeeb Hossain Alkandary